الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/180

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

150113 070113 12-63888X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

المجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو في طليعة الحملة التي تسعى إلى كفالة تمتّع المرأة المتكافئ بالحقوق ويتصدى منذ نشأته في عام ١٨٨٨ للشواغل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المرأة.

وانطلاقاً من تقاليده الراسخة فإن المجلس الوطني للمرأة يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المساواة الجنسانية هي إحدى القضايا الرئيسية في تاريخنا المعاصر ولا بد من التوصل إلى حلول لها إذا قيض للعالم أن يتحرك قدماً في القرن الحادي والعشرين. ويأتي في مقدمة أولويات المجلس الوطني والأجهزة التابعة له موضوع استمرار تعرّض النساء والفتيات للعنف والتمييز في كافة أصقاع العالم.

فيدّ العنف في جميع أشكاله تطول حياة الملايين من النساء والفتيات من شتى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات الثقافية والدينية والتعليمية في شتى بقاع العالم. والعنف أمر محطّ ولا إنساني وهو أيضاً عائق جسيم أمام تقدم المرأة في المجتمع ويجردها من حقوقها الأساسية ككائن إنساني.

ودعماً لإعلان القضاء على العنف ضد المرأة الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ بموجب قرارها ١٠٤/٤٨، وقرار الجمعية العامة ١٣٤/٥٤ الذي أعلنت الجمعية العامة بموجبه يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر يوماً دولياً للقضاء على التمييز ضد المرأة، يؤكد المجلس الوطني للمرأة بأشد لهجة ممكنة إدانته للعنف الجنسي كائناً ما كانت أشكاله.

ويسلم المجلس الوطني للمرأة بأن العنف ضد المرأة أسهم تاريخيا في وجود التمييز الجنساني والهيمنة وعدم تكافؤ القوى والفقر وضيق سبل الحصول على التعليم والصحة. كما أنه حد من مشاركة المرأة في الحكومات والمنظمات والمؤسسات في المجتمعات اللاتي تعشن في إطارها.

وبغية التصدي لهذه المسائل، وضع المجلس الوطني للمرأة بالتعاون مع الأجهزة التابعة له برامج ومبادرات شملت الولايات المتحدة وأفريقيا وأماكن أخرى.

ففي عام ٢٠١١ قام المجلس الوطني للمرأة بتدشين حملة وطنية ودولية للتوعية بالعنف العائلي ومنعه، دعماً للحملة التي يشنها الأمين العام تحت شعار: اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، قام المجلس وبالتعاون مع الأجهزة التابعة له، بإعداد برامج استهدفت توعية النساء اللائي يعشن أوضاعاً مترلية منذرة بالخطر في الولايات المتحدة وفي

غانا، وبرنامج إذاعي لتوعية العامة بالمسائل المتصلة بالعنف العائلي في ديربان بجنوب أفريقيا، وبرنامج تعليمي لتدريب الرجال على التحكم في الغضب، في جنوب أفريقيا.

كذلك نظم المجلس الوطني للمرأة على هامش الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في عام ٢٠١١ مناسبة موضوعها ''مكافحة العنف: العنف العائلي على الصعيد العالمي تحت المجهر''. وكانت المتكلمة الرئيسية في المناسبة هي كاثي ي. رايان، مساعدة رئيس وحدة العنف العائلي في دائرة شرطة مدينة نيويورك. وقد عرضت حلولاً تقوم إلى مبادرات ناجحة للوحدة من الممكن أن يجري تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي سبيل آخر يتعاون المجلس الوطني للمرأة مع الشركاء التابعين له لصياغة ممارسات فضلى تستهدف وضع حد لبعض الممارسات الأكثر بشاعة بحق المرأة وهي: تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاتجار بهن لأغراض الجنس والاستعباد والزواج القسري المبكر. كما وضع برنامجاً للتطبيق في مالاوي من أجل كفالة ''الأمومة الآمنة'' يستهل به عملية لتحسين الأحوال المحيطة بالولادات ويتصدى لمسألة الحمل المتتابع والإهمال والهجران وقلة الرعاية السابقة والرعاية اللاحقة للولادة المتاحة للحوامل من النساء والفتيات.

ومن واقع تجربة المجلس الوطني للمرأة وانطلاقاً أيضاً من فكرة أساسية في فلسفته، تمثل التوعية والقضاء على الفقر مفتاح تمكين المرأة. فإذا كانت المرأة متعلمة وواعية لحقوقها الأساسية كإنسان، يقل احتمال خضوعها للهيمنة أو تعرضها للتمييز. ولتحقيق هذه الغاية قام المجلس الوطني والأجهزة التابعة له ببناء أكثر من ٧٠ بئراً للمياه في ريف غانا أسفرت عن زيادة معدل انتظام الفتيات في المدارس. وقبل بناء هذه الآبار كانت الفتيات تُجبرن على التغيُّب عن الساعات الأولى من اليوم المدرسي لوقوع مسؤولية جلب الماء للأسرة على عاتقهن وحدهن.

ويؤمن المجلس الوطني للمرأة، وحسبما تذكر المادة ٣ من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، أن للمرأة الحق في الحياة والمساواة والحرية والتمتع المتكافئ بحماية القانون وعدم التعرض للتمييز والحصول على أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية والتمتع بشروط عمل منصفة، وأن تكون في مأمن من التعذيب وسوء المعاملة أو المعاملة المهينة أو العقاب.

ويود المجلس الوطني للمرأة أن يعرب في الدورة الحالية للجنة وضع المرأة عن شديد تأييده ومناصرته لمواصلة العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمعاهد الأكاديمية والدول والمؤسسات والشركات والأشخاص المهتمين من أجل التصدي لمسألة العنف الجنساني. ويحث المجلس جميع المعنيين على العمل في سبيل التوصل إلى حلول مبتكرة وآنية وقابلة للتطبيق تجعل مسألة العنف ضد المرأة والفتاة في نهاية المطاف إحدى مخلّفات الماضي.